

تجمّع بريكس في ظلّ المتغيرات الدولية

د. مختار ضوزامونة - قسم العلوم السياسية - جامعة ليبيا المفتوحة .

المقدمة :

في بدايات سنة 2009 م ، برز على الساحة الدولية تجمّع دولي جديد ضم كل من (روسيا والصين والهند والبرازيل) تحت مسمى أو مصطلح (بريكس)، وفي سنة 2010م ، انضمت إليه دولة جنوب أفريقيا ، وبهذا أصبح التجمع يضم خمس دول وبعد انضمام هذه الأخيرة تغيّر المسمى إلى (بريكس)، ويختلف هذا التجمع من حيث شكله عن كافة أشكال المنظمات والتحالفات التي شهدتها المنظومة الدولية ، فهذا التجمع لا يكتسب صفة الرابطة الجغرافية المتصلة التي تربط عادةً الدول نفسها بالتحالفات مع حلفاء إقليميين ، - أيضاً - يوجد اختلافات دينية وعرقية كثيرة لا تنطبق والمتعارف عليه في هكذا تحالفات في الساحة الدولية.

وبالرغم من التباين والتفاوت الحاصل ، وأوجه التقارب بين هذه الدول ، على عدة أصعدة ، إلا أن مؤشرات النمو الاقتصادي للدول المكونة لهذا التجمع، كانت العلاقة الرابطة في هذا التجمع ، حيث جعلت من تجمع دول (بريكس) تنطلق من حاجتها إلى مكوّن دولي تتأزر فيه وتتحالف مع أقرانها المثقفين في التوجهات والرؤى الدولية ، ويمكن التعبير عن هذا التجمع بأنه مُكوّن يسعى إلى خلق تيار ينتج تحوراً في النظام العالمي ، للانطلاق بهذا التحور من أن يكون لتجمع دول (بريكس) موطن قدم تشارك به في وضع حجر الأساس لنظام عالمي جديد ، الأمر الذي يضمن لهذه الدول قدرًا معقولاً لمصالحها وتوجهاتها.

كما أن التجمع لا يحمل صفات المنظمات الدولية ، وهو يعكس جانب اقتصادي محوري بالتوازي مع الجانب السياسي ، حيث أن الجانب الاقتصادي نقطة ارتكاز لها تضمن من خلاله حفظ مرتكزاته ومساهماته في إرساء قواعد النظام العالمي الجديد ، وتجمع (بريكس) فكرة أتت لمواجهة التحديات الناتجة لهيمنة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى ، أو ما يعرف بـ (G7) المكوّن من دول : (فرنسا وألمانيا و إيطاليا و اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية)، وأخيراً كندا التي انضمت لدول التجمع الست عام 1976م، ومن هنا نرى بأن تجمع (بريكس) تجمّع

وقائي لدول لا يمكن أن تجد عاملاً مشتركاً للانضمام من خلاله في تحالف للدول الصناعية الكبرى طابعه الهيمنة المطلقة للدول الغربية.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية البحث في دراسة تجمع بريكس وتحديد دوره ومكانته في العلاقات الدولية المعاصرة، وتنبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات سنجيب عليها في هذا البحث ومنها:

- 1- هل تجمع بريكس أوجد التوازن المطلوب في النظام العالمي؟
- 2- هل تجمع بريكس كان نتيجة حتمية لهيمنة الدول الصناعية الكبرى؟
- 3- هل سيسهم تجمع بريكس في إنهاء حقبة القطب الأوحده، والعبور بالمنظومة الدولية إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب؟
- 4- هل تجمع بريكس أدى لظهور ظاهرة التكتلات المتوازية الدولية؟

أهداف البحث:

- 1- يسعى البحث إلى محاولة استنباط غايات دول التجمع والمصالح المشتركة بينها.
- 2- يهدف البحث للتعرف على المخاوف والهموم المشتركة لدول التجمع.
- 3- ينظر هذا البحث في معرفة إمكانية حدوث ثقلًا ناتجًا عن هذا التجمع على الصعيد الدولي.
- 4- يقوم البحث على أساس بيان العوامل الممكنة والمؤثرة لنجاح التجمع في تحقيق غاياته.

منهج البحث:

تم الاستعانة في هذا البحث بالمنهج الآتية:
المنهج التاريخي لمساعدة الباحث في بيان ورصد النشأة الأولى للحالة ومسبباتها. والمنهج الوصفي التحليلي من أجل ملاحقة المتغيرات المتلاحقة والنتيجة عن الحالة كنتيجة حتمية لطبيعة العلاقات الدولية، والمنهج الاستقرائي لاستعراض النتائج الممكنة والمستقبلية لموضوع البحث.

خطة البحث:

قام الباحث بمعالجة موضوع البحث بخطة ثنائية من مطلبين ، وذلك على النحو الآتي : المطلب الأول: إسهام التكتلات الإقليمية في ظهور تجمع بريكس. أولاً: تجمع بريكس النشأة والأهداف. وثانياً: تجمع بريكس نتيجة حتمية لظاهرة التكتلات الإقليمية.

المطلب الثاني: مكانة دول تجمع بريكس في المنظومة الدولية. أولاً: الأهمية السياسية والاقتصادية لتجمع بريكس. ثانياً: أهم المؤشرات المستقبلية لتجمع بريكس.

المطلب الأول - إسهام التكتلات الإقليمية في ظهور تجمع بريكس:

نشأ وتطوّر مفهوم التكتلات الاقتصادية منذ مراحلها الأولى في البلدان الصناعية المهيمنة الكبرى، سعياً منه للمحافظة على حصته من السوق العالمي، حيث أبدت هذه التكتلات من الضرورات العاجلة لضمان تطوّر ونمو كافة القوى المنتجة التي وصلت إلى ما هي عليه، بفضل جهودها العلمية والتقنية المتطورة، التي أدت إلى زيادة مطردة في الإنتاج لديها ولحلفائها، من هذا المنطلق بعد الحرب العالمية الثانية تحديداً، عندما تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق موحدة مشتركة سنة 1957م، وهذا ما أنتج آنذاك بداية ظهور التكتلات الإقليمية، وأصبح مثاراً للعديد من الاقتصاديين والسياسيين، حيث يكون مثلاً يطبق بين مجموعات دولية أخرى.

أما مفهوم التكتلات الاقتصادية الذي يوصف بأنه تجمع للعديد من الدول تجمعها وروابط خاصة بالجوار، أو التماثل الكبير في بعض الظروف الاقتصادية الدولية، حيث أنه يعكس صورة الانسجام الاقتصادي بينها، بغية تحقيق مصالحها المشتركة، والوصول إلى تحقيق أهداف أخرى لدول هذه التكتلات على جميع الأصعدة.

أولاً - تجَمُّع بريكس - النشأة والأهداف - : مجموعة بريكس هي إحدى التكتلات الاقتصادية التي تسعى إلى درء المخاطر الخارجية المشتركة، حيث يتميز التكامل الاقتصادي للمجموعة بتشكيل خط دفاعي موحد باتجاه القوى الأخرى المهيمنة على العالم، الأمر الذي يجعل اختراق هذا التكتل الدولي أمراً صعباً في حال إذا وصلت هذه الدول إلى مراحل متقدمة من الاندماج السياسي والاقتصادي⁽¹⁾.

أ - النشأة : بريكس هي مجموعة من الدول اتفقت فيما بينها لإنشاء كيان مضاد للكيانات الغربية المؤسسة لمجموعة مؤسسات دولة، مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، لبناء نظاماً انتمانياً مالياً جديداً، يهدف للقضاء على سيادة القطب الأوحده التي وضعت تلك المؤسسات للسيطرة على مقدرات العالم، واستغلالها اقتصادياً، وفرص القيود المتحكمة على الدول النامية من خلال مؤسساتها التي تهيمن من خلالها على المشهد الدولي في الشأن الاقتصادي. بدأت فكرة تجمع بريكس لوجود مصالح ثنائية بين روسيا والصين، والتي دعمتها الشراكة الاستراتيجية مع الهند، الأمر الذي أدى إلى السعي وراء ظهور تشكيل إقليمي كغيره من التكتلات الإقليمية التي لها خلفية سياسية وعسكرية ودوافع ومصالح استراتيجية لهذه الدول وأهمها، مبادرة

روسيا بهدف تحسين العلاقات والمخاوف بين الصين والهند، التي تخفيها كلاً منهما للأخرى ، وذلك لمقومات هذه الدول والتي أصبحت دولاً فاعلة في المنظومة الدولية لما تملكه من مقومات تتشابه أوجهها كثيراً ، كما أن الأمر الذي زادها توترًا، وجود حدودًا مشتركة متنازع عليها بين الصين والهند ، والشهيرة بـ (الحرب الصينية الهندية) ، وذلك من أجل الصراع على جبال الهمالايا المتنازع عليها من قبلهما ، حيث أصبحت التوترات تشوب مناخ العلاقات الثنائية بين الدولتين على كافة الأصعدة ، الأمر الذي دعا روسيا من خلال رئيسها إلى التدخل لتحسين الأجواء والعلاقات بين الصين والهند⁽²⁾، وهو من أجل الأسباب الآتية:

1- مبادرة روسيا وعلاقتها مع الطرفين تسعى إلى تحييد الهند كحد أدنى لتجنب انخراطها في خطط الولايات المتحدة الأمريكية، التي تهدف إلى توسيع نفوذها في آسيا الوسطى وغيرها من الدول الآسيوية ، التي تعدها روسيا مناطق نفوذ تقليدية لها باعتبارها الساحة الخلفية لحدودها.

2- تسعى روسيا للحصول على الدعم الكافي من أجل تحقيق نواياها الخاصة، بوجود عالم متعدد الأقطاب ، التي دعت أكثر من مرة إلى ضرورة مشاركتها في وضع وبلورة نظام عالمي جديد على حد قولها.

3- التوجّهات الواضحة للصين التي تدعو فيها دائمًا إلى التعددية القطبية في النظام العالمي على الرغم من أن استراتيجيات الصين الأولى لم تكن تهدف إلى ذلك ، بل كانت استراتيجيتها اقتصادية بحثة ، ولكن تسعى فقط للتخفيف من حدة وطأة القطب الأوحده ، وبالأخص فيما يهمها منه وهو الجانب الاقتصادي.

4- التطورات والقدرات العسكرية والتكنولوجية لهذه الدول التي كانت نتاجًا عن نموها الاقتصادي ، يدفع هذه الدول إلى تعزيز تحالفها وسعيها إلى تطوير قدراتها العسكرية وتطويرها بشكل مستمر، لحماية وتأمين مصالحها أمام الدول الأخرى⁽³⁾.

5- القضايا المشتركة بين روسيا والصين، كمعارضة الطرفين لمشروع الدفاعي الصاروخي الأمريكي، والعديد من القضايا الدولية الهامة بالنسبة للدولتين، والتي لها آراء مشتركة بشأنها الأمر الذي أسهم في توليد فكرة هذا التجمع.

وقد بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية التي أطلق عليها أولاً اسم أو مصطلح (بريك)، وضمت في بدايتها وزراء خارجية دول (البرازيل وروسيا والهند والصين) في سنة 2006م، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بمدينة نيويورك الأمريكية، وعقدت أول قمة لقادة بريك في (أياكترينبرج) في

روسيا سنة 2009م، وضمت كلاً من (روسيا والبرازيل والهند والصين)، ثم دفعت الصين لضم دولة (جنوب افريقيا) لهذا التجمع ، وذلك من منطلق زيادة فرص تلك الدول للمنافسة على صعيد قارة أفريقيا، بعد حضور جنوب أفريقيا للقمة الثانية لتجمع بريك في البرازيل سنة 2010م، كضيف شرف ، ثم كعضو في سنة 2011م، في القمة التي عُقدت في الصين كعضو رسمي خامس ليصبح اسم التجمع (بريكس) بدلاً من بريك.

ب - **الأهداف:** تجمع دول تجمع البريكس مجموعة من الأهداف، والمصالح المشتركة تتلخص أهمها في ما يلي:

- 1- خلق توازن دولي فيما يخص الجانب الاقتصادي الدولي.
 - 2- إنهاء وزعزعة سياسة القطب الأوحده المهيمنة على المشهد الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي.
 - 3- وضع بدائل فعالة وحقيقية للمؤسسات التي أنشأتها سياسة القطر الأوحده للسيطرة على الاقتصاد العالمي.
 - 4- السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين دول التجمع التي تغطي مساحتها ثلثي مساحة العالم عن طريق العلاقة الجيوسياسية التي تربط تلك الدول ببعضها، والمضي قدماً نحو نظام عالمي جديد تساهم فيه بوضع حجر الزاوية لمكوناته.
- كما يوجد عدد من الأهداف التي تحمل طابع المصالح الداخلية لدول التجمع، أهمها ما يلي:

- 1- تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة والاستثمار في مجال البنية التحتية وتطويرها⁽⁴⁾.
- 2- تحقيق الأمن الغذائي في دول التجمع، من خلال إقامة مشاريع خاصة في هذا المجال.
- 3- تحقيق التعاون الاقتصادي بينهما، ودعم تجارتها البيئية وتحسين جودتها بين دول المجموعة.
- 4- إنشاء كابل إنترنت خاص بمجموعة بريكس لتفادي عمليات التجسس.
- 5- تقديم القروض بالعملة المحلية لبعضها الآخر، بهذا تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي.

ثانياً - تجمع بريكس نتيجة حتمية لظاهرة التكتلات الإقليمية : لا يخفى أن تجمع يخفي في ثناياه الرغبة في خلق تجمع موازي لبعض التجمعات أو التكتلات الإقليمية التي بدأ في إبراز مشاكلها لعرقلة الدول النامية الأخرى سعيًا منها للهيمنة المطلقة

على الاقتصاد العالمي وخلقها لمؤسسات اقتصادية ومالية تسعى لتقييد الدول الأخرى بما يخدم مصالحها وخطتها الاستراتيجية ويمكن مقارنة تجمع دول البريكس بالتكتلات الإقليمية الأخرى المماثلة أهمها الآتي:

أ- **مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى (G7):** يرى جيم أونيل⁽⁵⁾، أن دول البريك وهو مبتكر المصطلح عام 2001م، والدول الأربعة (روسيا والصين والهند والبرازيل)، بأنها قوى اقتصادية ستكون صاعدة وبديلة عن الدول الغربية الأخرى (فرنسا وإيطاليا وألمانيا)، وأنها ستشكل مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكبر ستة دول اقتصادية رئيسية في العالم بحلول العام 2050م، وهذا لما تملكه هذه الدول من تحقيق معدلات نمو عالية، وأن التاريخ دائماً سيشهد صعوداً لقوى كبرى تتركز في بقعة جغرافية محددة، قبل أن تمتد سيطرتها إلى أقصى حيز ممكن، مثل ما حدث قديماً مع الإمبراطورية الرومانية وغيرها من الشواهد التاريخية وصولاً إلى امتداد الولايات المتحدة الأمريكية في عصرنا الحديث، هذا ما يؤكد أن مجموعة (G7) الكبرى تتنافس وبشدة بعد ظهور تجمع دول البريكس للاستحواذ على الاقتصاد العالمي الذي يحدّد الهيمنة الدولية أو مدى تأثير القوى الدولية وفعاليتها في المنظومة الدولية، ومن هنا فإن الدول الصناعية السبع الكبرى (G7) أصبحت تجد نفسها في تحدي أمام اقتصاديات دول البريكس الأعوام القادمة بما يدل على بداية الاصطفاف والانقسام الواضح لدول العالم من أجل الحفاظ على مراكزها الاقتصادية⁽⁶⁾.

ب- **الدول العشر الكبرى:** تم في عام 1999 م، بعد رغبة مجموعة الثماني، والتي تم فيها ضم روسيا بجانب الدول السبع الكبرى عندما كانت الدول الأوروبية تسعى إلى قولبت دور روسيا العالمي لمصلحتها وجعلها تتماشى مع سياقها ومصالحها إلى توسع الحوار حول القضايا السياسية والاقتصادية والمالية الرئيسية لتشمل اقتصاديات الدول ذات الأهمية الاستراتيجية والنامية لتعزيز التعاون والاستقرار والنمو الاقتصادي والتي عقدت في مدينة برلين الألمانية، والهدف من إنشاء المجموعة هو مواجهة الأزمات المالية العالمية المتعاقبة في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة ولمعالجة بعض الأزمات الاقتصادية، وهذا يتطلب وجود منتدى دائم للحوار غير الرسمي للتنسيق والتشاور يجمع بين الدول المتقدمة الكبرى والدول النامية والتنسيق فيما بينهما، وبما أن دول البريكس أعضاء في هذه المنظمة أدى ذلك لضعف مخرجاتها لمواجهتها لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، والتي - أيضاً - أعضاء فيها، الأمر الذي أدى إلى سيطرة الدول الغربية على هذا التجمع مما لم يدع مجالاً للشك في

أن دول روسيا والصين والهند والبرازيل ، تتبع نفس النسق لتكوين تجَمُّع يحفظ لها مصالحها المشتركة ، والتي تكمن في مواجهة التحديات المنبثقة عن التحالفات الدولية الأخرى⁽⁷⁾.

المطلب الثاني - مكانة دول تجمع بريكس في المنظومة الدولية:

تعد دول تجمع بريكس من أهم الاقتصاديات العالمية نموًا وانتشارًا على المستوى العالمي، فلا يخفى على أحد دور الصين الفعّال اقتصاديا وتجاريًا ، وهذا نتيجة السياسات التي اتخذتها منذ منتصف القرن الماضي بالابتعاد عن الصراعات الدولية، وعن التدخل في شؤون الدول الغربية وعدم الاكتراث للهيمنة الغربية والتركيز على الجانب الاقتصادي والتنموي، الأمر الذي خلق لها مجالًا لتتقدم به في هذا الصدد، وهو ما أخذته دول الهند والبرازيل بشكل مشابه لحد ما مع أن الهند كان لها توجهات وآراء نحو السياسات الغربية ، على النقيض من ذلك كانت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في مواجهة مباشرة مع الدول الغربية ، وتعرضت فيه للكثير من الأحيان لإثارة هيمنتها المطلقة والضاغطة عليها من أجل دفعها للحياد إلى جانب الصين والدول الأخرى، إلا أن روسيا لم تتخذ نهج التحالف أو الابتعاد بنفس أمام الدول الغربية ؛ بل أنها كانت دائمًا تتجه إلى إثبات سطوتها في كثير من الأحيان مما جعلها في مواجهة دائمة أمام الدول الغربية ، عرضها في العديد من الأحيان إلى العقوبات التي تفرضها تلك الدول ، وهذا جعل روسيا تتجه لخلق كتل تركز عليه في مواجهتها لسطوة الدول الغربية عبر الدفع بمجموعة بريكس وإبراز أهمية هذا التحالف في المشهد الدولي⁽⁸⁾.

أولاً- الثقل الاقتصادي والسياسي لمجموعة بريكس : أهم العوامل التي تؤدي إلى صعود وهبوط نجم الدول الكبرى، وهو العامل الاقتصادي الذي من دونه لا يمكن للدول أو التجمعات تحقيق أهدافها ورؤيتها، فالممولّ الأساسي للجانب السياسي هو العامل الاقتصادي ، الذي يعد ركيزة أولى لتطور الدول في إبراز مكانتها وثقلها بين أقرانها، ومن هنا نبرز الصورة من خلال وجهان هما:

أ- الثقل الاقتصادي لدول بريكس:

1- روسيا : تعد الاقتصاد العالمي السادس من حيث المرتبة ؛ إذ يتصف اقتصادها بأنه مختلط من عدة قوى استراتيجية أهمها : النفط والغاز الطبيعي والصناعات الثقيلة المتطورة وصناعة الأسلحة، وحيث أن الاحتياطات الروسية من الغاز الطبيعي من الأولى عالميًا، ما جعلها تتجاوز دول الاتحاد الأوروبي من هذا الجانب، بل وصنعت لنفسها أسماً وهو عملاق الطاقة العالمية، حيث أن الاتحاد الأوروبي يعتمد بنسبة

(80%) على صادرات روسيا من الغاز الطبيعي، وتعتمد عليها في القطاعات الصناعية لهذه الدول، أي أن الغاز الروسي حلقة ضغط أصبحت روسيا مؤخراً تمتلكها أمام الاتحاد الأوروبي، حيث تضمن به علو كعبها لتضمن لنفسها أمام مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر.

2- **الصين:** حلت في المركز الثاني عالمياً على المستوى الاقتصادي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ووفق المؤشرات الدولية بأن الصين خلال الخمس سنوات القادمة ستصبح الأولى عالمياً بعلو كعبها على الدول الأخرى، فهذا العملاق الاقتصادي يشكل قوة تجمع بريكس وداعماً لروسيا في مواجهتها أمام الدول الغربية إلى أن الصين تمتلك الموارد البشرية الهائلة بتعداد يفوق المليار وخمسمائة مليون نسمة.

3- **الهند:** بحسب الإحصائيات العالمية فإن المورد البشري الشاب الذي تمتلكه الهند بنسبة (60%) يعد مقوماً لنموها الاقتصادي، حيث أن التقارب الهندي الصيني قد لعب دور قوي لنهضة الهند الاقتصادية، ووفق التحليلات الدولية، فإن الهند مرشحة لتحتل المرتبة الثانية بعد الصين كثاني أقوى اقتصاد عالمي بحلول سنة 2030م، كما أن الهند تعد أحد عمالقة تكنولوجيا تقنية المعلومات.

4- **البرازيل:** حققت البرازيل قفزة اقتصادية كبيرة، جعلت منها واحدة من أهم الدول الصناعية الجديدة منذ سنة 2011م، واحتلت المركز السادس عالمياً خلف ألمانيا وفرنسا بمعدل نمو (5%) سنوياً، كما أن الاكتشافات النفطية مؤخراً للبرازيل، وحجم الاحتياطات المتوقعة بخصوصها ستمنحها ثقلًا استراتيجيًا على المستوى الإقليمي والعالمية.

5- **جنوب أفريقيا:** يمكن القول بأنها أضعف دول المجموعة، إلا أن موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتحكم في الخطوط البحرية العالمية التي تربط الضفتين بين المحيط الهندي والمحيط الأطلسي، وثقل ومكانة الدول بين الدول الأفريقية، هو ما جعل الصين تدفع باتجاه انضمامها سنة 2010م، للمجموعة باعتبارها شريكاً تجارياً مهماً وفق ما تري الصين، ولما تلعبه من دور فعال في القارة الأفريقية، وذلك نتيجة لأهميتها الجيوسياسية للمجموعة، باعتبارها بوابة لسوق واعد تسعى الصين للامتداد فيه بقوة، ورغم كل ما سبق إلا أن جنوب أفريقيا تحتل المرتبة (25) في قائمة أقوى الاقتصاديات العالمية مع معدلات نمو ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى المؤسسة للمجموعة⁽⁹⁾.

ب - مكانة المجموعة السياسية دولياً: إن مكانة وثقل دول التجمع جلية على الساحة الدولية، بل أن روسيا والصين تمتلكان مقعدان دائمان في مجلس الأمن، الأمر الذي يمنح المجموعة ثقلاً على الصعيد الدولي، وباعتباره أن الصين وروسيا برفقة الهند، كأعضاء في النادي النووي الدولي، مما يجعل المجموعة من ناحية التشكيل أكثر ثقلاً وفاعلية على المستوى الدولي، لما تحملها تلك العضويات من اعتبارات في قياس موازين القوى العالمية، وتتركز أهمية المجموعة على مكانة روسيا والصين عالمياً، لما تملكه من ثقل سياسي لكلا الدولتين حالياً على المستوى الدولي، كما أن دول المجموعة وبالأخص روسيا والصين من الأنشطة على الساحة الدولية حالياً، كما أن فكرة مجموعة بريكس هي فكرة عابرة للقارات تمنح دول المجموعة امتزاجاً وزخماً جيوسياسي أكبر، وذلك باعتبار المجموعة متنوعة من حيث التكوين من معظم القارات بالعالم، حيث جاءت فكرة بريكس العابر للقارات من أجل إغراء دول أخرى للانضمام للمجموعة وكسب دعمها، لاسيما من الناحية الاقتصادية، وذلك رغبة منها في الامتداد والتوسع بقدر أكبر مما هو عليه، لإعطاء المجموعة ثقلاً أكثر فأكثر على الصعيد الدولي.

ثانياً - أهم المؤشرات المستقبلية لنجاح مجموعة بريكس : رغم أن دول المجموعة تواجه تحديات يمكن أن تؤثر سلباً على فعاليتها، إلا أنها أثبتت بالفعل خلال السنوات العشر الماضية، بأنها: تكتل موازي للدول الغربية، وفرضت نفسها رقماً صعباً، مما أدى لصعود دول هذه المجموعة إلى الواجهة الدولية، بل إن منها من يخوض صراعاً قوياً لرغبتها في المشاركة في النظام العالمي الجديد، ونقصد هنا روسيا والصين المحور الرئيسي لهذه المجموعة⁽¹⁰⁾.

أ - بريكس بلس والسعي لضم دول أخرى للتجمع: لاشك في رغبة بعض الدول الانضمام للمجموعة مثل: (تركيا والسعودية ومصر وإيران والأرجنتين) مؤخراً، بعد القمة التي عُقدت في الصين، حيث شهد حضور الدول الأخير على هامشها في قمة (بريكس بلس)، وعبرت تلك الدول عن رغبتها للانضمام للمجموعة؛ بل أن الأرجنتين وإيران تقدمتا بالفعل بطلب العضوية لأمانة التجمع، كما أن تركيا سابقاً عبرت عن رغبتها للانضمام منذ عام 2018م، ولم تتخذ خطوات متقدمة بعدها، ويرمي المحللون بأن تركيا كانت آنذاك تسعى إلى ابتزاز الدول الغربية والاتحاد الأوروبي، لأن تركيا تسعى للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتستغل تلك الرغبة من أجل دفع الأوروبيين للقبول بها وإنهاء إجراءات الانضمام للاتحاد بسرعة، وخلال مشاركة

تركيا في قمة مجموعة بريكس 2018م، بجنوب أفريقيا أبدت كثير من الدول الرغبة بالانضمام إلى المجموعة مثل : (الأرجنتين واندونيسيا والمكسيك وتركيا وإيران)، وغيرها من الدول ، وشارك رئيس تركيا رجب طيب أردوغان في القمة العاشرة في جنوب أفريقيا ، والتي يرى فيها بعض المحللين رغبة من تركيا للانضمام للمجموعة (11)، وفي حال انضمام أنقرة لبريكس مستقبلاً، قد يدفعها ذلك بعيداً عن حلف الناتو نحو القوتين العظميين (روسيا والصين) ، كما أن تركيا عضو في منظمة بديلة لبريكس في مجموعة العشرين تسمى (ميتكا MITKA)، التي تأسست سنة 2013م، والتي تتألف من (المكسيك واندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأستراليا)، وهو مجموعة من الدول المتوسطة ، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين هيمنة مجموعة السبع وبريكس في مجموعة العشرين لمصلحة أعضائها، كما أنه من الممكن أن تدعم علاقة التقارب بينها وبين مجموعة البريكس لإكسابها موضعاً آخر يعطي لمجموعة بريكس فرص أكبر بالتوسع الجيوسياسي والفاعلية أكبر عالمياً. كما تسعى المجموعة من خلال ووضعها لبعض الحلول والآليات لإرساء لمقاومة أكبر لها عبر إخاذها لبعض التدابير والقرارات التالية:

- 1- إنشاء بنك التنمية الجديد في سنة 2015م، والذي تسعى دول المجموعة لضم بعض الدول النامية الأخرى من خارج المجموعة، والذي انضمت إليه مصر بالفعل مؤخرًا لغرض بحثها عن فرص أخرى للتنمية خارج عن سيطرة الدول الغربية.
- 2- تأسيس الصندوق الاحتياطي النقدي بين دول المجموعة لغرض حماية عملة بلدان المجموعة في تعاملاتها من العقوبات الغربية.
- 3- مؤخرًا في قمة سنة 2022م بالصين، قرر أعضاء المجموعة خلق عملة موحدة فيما بينها، تكون بديلة عن الدولار، مما يمنحها قدرًا من الأمان في تعاملاتها البنينية، يقوض سيطرة الدول الغربية عليها.
- 3- العمل على ابتكار نظام مالي عالمي بديل عن نظام السويف المالي العالمي الحالي ، والتي فرضت الدول الغربية عقوبات خلالها إبعاد روسيا عن تعاملاتها المالية ، وهذا ما تقوم به الصين حاليًا بتطويرها لنظام بنكي للتحويلات المالية العالمية جديد، يكون بديلاً في المستقبل عن هيمنة الدول الغربية وسيطرتها المطلقة عليه، مما يمكن أن يسبب في ثورة على الصعيد المالي العالمي.
- 4- المساهمة في وضع قواعد القانون الدولي الاقتصادي، والبدء في تطويرها، وإمكانية إرساء قواعد اقتصادية دولية جديدة يمكن أن تتناقض مع القوانين الاقتصادية الحالية التي تخدم الدول الغربية دون غيرها(12).

ب- أهم العوامل التي قد تؤدي إلى تعثر جهود تجمع بريكس مستقبلاً: يمكن اختصار العوامل التي من الممكن أن تؤثر سلبيًا على فعالية التجمع في عاملين هما:

1. **العوامل الداخلية المؤثرة لدول تجمع بريكس** : وتتمثل تلك العوامل في التحديات القائمة بسبب الخلافات الحدودية، على سبيل المثال بين روسيا والصين، والأهم بين الصين والهند، وهي مما لاشك فيه ستؤثر سلبيًا على علاقات التعاون والتبادل المشتركة، مما يؤدي إلى صراعات وتنازعات فيما بينها ، وذلك يشكل فرصة للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية لاستغلال هذه الخلافات، بهدف ثني المجموعة والوقوف دون تحولها إلى اتحاد عالمي، قد يخلق قطبًا آخر موازيًا لها، مما يضيف على علاقات دول التجمع طابعًا حذرًا في بعض من الأحيان بحكم التحديات والإشكاليات التاريخية العالقة بينها، كما أن الهند لا تحظى بالثقة الكاملة من قبل روسيا والصين لعدم تقديم الأخيرة للدعم اللازم والمأمول منها على الصعيد الدولي باعتبارها عضوًا في بريكس، عليها أن تدعم توجهات بقية دول المجموعة، الأمر الذي يمكن أن يخلط الأوراق، ويسبب بعض العراقيل داخل نطاق المجموعة⁽¹³⁾.

2. **المواجهة مع الدول الغربية** : لا يخفى مطلقًا سعي الدول الغربية الجاهد لتفكيك وإفشال مخرجات تجمع بريكس بكل ما تملكه من قوة، حتى أنها قامت مؤخرًا بعد انعقاد قمة تجمع بريكس بعقد قمة مجموعة السبع الكبرى في ألمانيا، وأصدرت بيانات وإجراءات مضادة لما أصدرته دول تجمع بريكس، حيث أنها تهكمت على التجمع، ومحاولة الاستخفاف به، وعدم إعطائه وزنًا على الصعيد الدولي وفرض مزيدًا من التدابير المقيدة، والعقوبات على دول المجموعة بالأخص روسيا، متدرعة في ذلك بالحرب الروسية الأوكرانية، وهذا مما يؤكد تخوف دول مجموعة السبع الكبرى من نهوض دول تجمع بريكس عبر القرارات التي اتخذتها وخاصّة على الصعيد الاقتصادي، مما يشكل البداية الحقيقية للانتهاك حقة سيطرتها المطلقة على الساحة الدولية والعالم بشكل عام، وهو صعود حقيقي لجهة موازية لها⁽¹⁴⁾، الأمر الذي يدفعها للمحاولة والتكاثف وتركيز قوتها اتجاه أقوى دول المجموعة (روسيا والصين)، حتى تنهي طموح الأخيرتين نحو إنشاء نظام عالمي جديد تكون فيه سمة تعددية الأقطاب غالبية.

الخاتمة

أصبح جلياً ومما لا شك فيه، بأن الدول الغربية فقدت بريقها ولمعانها، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت تجاهد للحفاظ على المستوى الدولي، بأنها القوي الأوحد لهذا العالم بلا منازع، وبظهور الأصوات التي تنادي بتعددية الأقطاب كسمة للنظام العالمي الجديد، والتي تتمثل في رغبة روسيا والصين، في مشاركتها بوضع نظام عالمي جديد يرتكز على تعدد الأقطاب، أنتج حاجة الدول الأخيرة إلى تكثف دولي تفرض من خلاله حولها هلالاً دولياً، يجعل لصوتها صدًا دولياً مسموع، ومن هنا يمكن القول بأن دول بريكس بدأت بالفعل بالمشاركة في وضع لبنات النظام العالمي الجديد، والذي تسعى في ضمان مصالحها فيه بكل قوتها، من خلال وضعها لحلول جماعية لكافة العوائق التي تواجهها، سواء كانت العقوبات الدولية التي تفرض عليها أو مشاكل اقتصادية أو الدعم من الناحية السياسية على المستوى الدولي، ومن ما سبق ذكره في هذا البحث نستخلص أهم الاستنتاجات الآتية:

- 1- إمكانية تحقق ما تطالب به دول بريكس بشأن تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب تشارك دول التجمع في وضع أبرز سماته.
- 2- إن امتلاك دول بريكس لمقومات كبرى من الناحية الاقتصادية، تجعلها تتجه بخطى ثابتة لزعزعة مكانة الدول الغربية المهيمنة على المستوى الاقتصادي العالمي.
- 3- اتجاه دول بريكس على التركيز على الجانب الاقتصادي والتنموي، أدى إلى منح التجمع ثقلاً دولياً في مواجهة تجمع الدول السبع الكبرى.
- 4- سعي روسيا والصين بالارتكاز بعلو صوتها الغالب في التجمع إلى الاستفادة من صداه لمصلحتها دولياً.
- 5- دول بريكس تسعى لضم الاقتصاديات الناشئة دولياً، من أجل ضمان استدامة التجمع وللمحافظة عليه أمام تسلط الدول السبع الكبرى الساعية لتفنيته.

الهوامش:

- (1) أ.د. وسن إحسان عبدالمنعم، الترتيبات الإقليمية الجديدة والثغرات في ميزان القوى العالمي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، العدد 58، سنة 2020
- (2) أ.د. وسن إحسان عبدالمنعم، مرجع سابق، ص 105
- (3) محمد براهيم، صليحة كشود، دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي دراسة حالة دول البريكس، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي تيسي، الجزائر 2016
- (4) عبدالرحمن علي عبدالرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية الآداب جامعة البصرة، العدد 65، سنة 2019
- (5) جيم أونيل JIM ONEIL رئيس البحوث الاقتصادية لمجموعة غولدمان ساكس البنكية، أول من أبتكر مصطلح بريك عام 2001 في تقرير البنك عام 2003، تنبأ أونيل بإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي العالمي بحلول العام 2050، وأن دول البريك على الأرجح ستتفوق على معظم الدول الغربية المتقدمة مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
- (6) عبدالرحمن علي عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 83
- (7) عبدالرحمن علي عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 83-84
- (8) إسلام ابراهيم حسين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات والاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، 2021، ص 369
- (9) أ.د. وسن إحسان عبدالمنعم، مرجع سابق، ص 162.
- (10) إسلام ابراهيم حسين، مرجع سابق، ص 370.
- (11) عبدالرحمن علي عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 94.
- (12) عبدالرحمن علي عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 95 - 96.
- (13) العلياوي، سماح مهدي صالح، جامعة الكوفة - كلية القانون - مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 45، العراق، سنة 2020، ص 215 - 265.
- (14) العلياوي، سماح مهدي صالح، مرجع سابق، ص 215 - 265.